

الحديث في (المحرر الوجيز) لابن عطية (دراسة تحليلية)

دكتورة/ ثريا عبد الله عباس بكر

الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومتبعي هديه إلى يوم الدين ... وبعد،،
فهذا البحث يعالج الحديث في المحرر الوجيز لابن عطية دراسة تحليلية، ويقصد بالدراسة التحليلية للحديث في المحرر الوجيز الكتب القضايا الحديثية التي تناولها ابن عطية في المحرر الوجيز، ومصادره الحديثية الحديث التي اعتمدها، والرواة الذين نقل عنهم ووثق بهم، وقد عن لي هذا الموضوع أثناء قراءتي لتفسير ابن عطية "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" أن صاحبه يشير أثناء تفسيره للآيات إلى بعض القضايا الحديثية، حيث إن هذه الأحاديث والروايات المختلفة هي التي ينطلق منها ويعتمد عليها في استنباطه للأراء. وفي ضوء ذلك فكرت في الوقوف على موضوع الحديث في تفسير ابن عطية من خلال تفسيره، والذي شجعتني على هذه الفكرة أمران:

أولهما: إن هذا الموضوع - على حد اطلاعي - لم يطرق من قبل بالدراسة حيث إنني قمت بالبحث والتنقيب عن الدراسات التي تناولت ابن عطية بالبحث والدراسة، فلم أجد دراسة واحدة تناولت هذا الموضوع.

نعم هناك دراسات كثيرة تناولت شخصية ابن عطية العلمية، مثل "منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم" للدكتور عبدالوهاب فايد، و"منهج ابن عطية الأندلسي في القراءات من خلال تفسيره" للدكتور فيصل جميل غزاوي. وقواعد الترجيح المتعلقة بأسباب النزول عند ابن عطية في تفسيره للباحثة هيا بنت حمدان الشمري، و"منهج ابن عطية في أصول الاعتقاد" للباحث على القرعاوي، وآراء ابن عطية الفقهية

من خلال تفسيره" للباحث مدعج العازمي وغير هذه الدراسات والبحوث التي ألفت الضوء على جوانب متعددة من شخصية ابن عطية العلمية عدا هذا الجانب.

أما الأمر الثاني الذي دفعني لدراسة هذا الموضوع هو عدم وجود دراسة تناولت الحديث عند ابن عطية في المحرر الوجيز، ولذا فقد أصبح هذا البحث ضروري لسد الفراغ في المكتبة الحديثية، حيث يعد مرجعاً لمن أراد الوقوف على الحديث في تفسير ابن عطية لما تضمنه هذا البحث من حصر للكتب والرواة ومواضع ذكرهم وغير ذلك من قضايا متصلة بهذا الجانب.

لهذه الأسباب ولغيرها فقد حاولت في هذا البحث أن أضع يدي على أبرز الجوانب الحديثية في تفسير ابن عطية التي ذكرها في تفسيره للقرآن الكريم، ولكن نظراً لأن جمع ورصد كل القضايا الحديثية في تفسير ابن عطية يحتاج إلى مجلدات كبيرة، لذا فقد آثرت أن أضع يدي في هذا البحث على أبرز الجوانب المتعلقة بالحديث في المحرر الوجيز.

ومما هو جدير بالذكر يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، أما المقدمة حيث أوضحت في المقدمة أهمية الموضوع وأسباب اختياره والدراسات السابقة والمنهج المتبع في دراسته وكذلك الخطة التي سرت عليها في معالجته، والتمهيد خص شخصية ابن عطية وتفسيره، والمبحث الأول عن: كتب الحديث والرواة في تفسير ابن عطية (إحصاء وتحليل)، والمبحث الثاني عن: السنة في تفسير ابن عطية، والمبحث الثالث عن: قضايا النسخ في تفسير ابن عطية، والمبحث الرابع عن: حجية قول الصحابي في تفسير ابن عطية، ثم الخاتمة وتضمنت أهم النتائج، ثم المصادر والمراجع.

التمهيد

ابن عطية وتفسيره

أولاً:- حياة ابن عطية

اسمه وكنيته ولقبه ومولده ووفاته :

القاضي أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربي الداخل، ولد سنة ثمانين وأربعمائة واعتنى به والده ولحق به الكبار وطلب العلم وهو مرأق وكان يتوقد ذكاء^(١).

وهو فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي شاعر بليغ كاتب ألف في التفسير كتاباً ضخماً أرى فيه على كل متقدم، أخبرني به عنه شيخي القاضي أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد، قرأ عليه جميعه بالمرية؛ إذ كان أبو محمد قاضياً بها، مولده في عام إحدى وثمانين وأربعمائة، وتوفى بمدينة لورقة عام اثنتين وأربعين وخمسمائة وقبل سنة إحدى وأربعين يروى عن أبي علي الغساني وأبي عبد الله بن محمد بن فرج مولى الطلاع وعن أبيه المحدث أبي بكر غالب وغيرهم^(٢).

نشأته وحرصه علي طلب للعلم :

نشأ ابن عطية في بيت علم وفضل ، فأبوه غالب كان من أبرز علماء غرناطة، وأجداده مشهورون بالعلم والفضل ، ولاشك أن هذا كان له أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية^(٣).

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ، ٢٦/١.

(٢)بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧ م، ص: ٣٨٩.

(٣) انظر : بغية الملتبس ، ص ٣٨٩ ، وسير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م،

وقد بدأ ابن عطية طلب العلم علي يدي علماء غرناطة وعلي رأسهم والده، حيث قرأ عليه كتب الحديث والتفسير والفقه واللغة والأدب والتاريخ ، واستمرت هذه الرعاية إلي الوقت الذي أُلّف فيه ابن عطية تفسيره " المحرر الوجيز" حيث جاء في كتاب (بغية الملتمس) أن هذا الوالد العالم ربما أيقظ ابنه في الليلة مرتين يقول له، قم يا بني اكتب كذا وكذا في موضع كذا من تفسيرك^(١) .

كذلك نلحظ رعاية والده له بصورة واضحة عندما يسأل هذا الوالد لابنه الإجازة العلمية من أحد لماء غرناطة الكبار وشيوخها العظام وهو أبو جعفر بن القليعي ، وفي هذا يقول ابن عطية وهو بصدد حديثه عن هذا الشيخ : " أجاز لي جميع ما رواه بسؤال أبي إياه ذلك وبحضرتي " ^(٢) .

هذا ويظهر حرص ابن عطية علي طلب العلم من خلال رحلاته العلمية إلي كثير من البلدان، فقد ارتحل إلي قرطبة وأخذ عن ابن حمدين ، كما ارتحل إلي إشبيلية وروي بها عن أبي القاسم الهوزني ، وارتحل أيضاً إلي مرسية وقرأ بها علي أبي علي الصدفي، كما ارتحل إلي بلنسية وقرأ فيها علي أبي بحر الأسدي ، كما ارتحل إلي جيان والتقي بابن أبي العصاير وأخذ عنه^(٣) .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن الذي ساعد ابن عطية علي طلب العلم وشغفه به أنه كان منذ صغره طموحاً إلي أبعد غايات الطموح، قال الفتح في حقه ما نصّه: فتى العمر كهل العلاء، حديث السن قديم السناء، لبس الجلالة برداً ضافياً، وورد ماء الأصالة صافياً، وأوضح للفضل رسماً عافياً، وثنى من ذهنه للأعراض فنناً قصداً، وجعل فهمه شهاباً رسداً، سما إلي رتب الكهول صغيراً، وشنّ كتيبة ذهنه علي العلوم مغيراً، فسباها عني وفصلاً، وحوها فرعاً وأصلاً، وله أدبٌ يسيل رضاضاً، ويستحيل ألفاظاً مبتدعة وأغراضاً. وقال أيضاً فيه: نبعة دوح العلاء، ومحرز ملابس الشتاء، فذّ الجلالة، وواحد العصر والأصالة، وقار كما رسا الهضب، وأدب كما اطّرد السلسل العذب، وشيم تتضاءل لها قطع الرياض، وتبادر الظن به إلي شريف الأغراض، سابق الأمجاد فاستولى علي الأمد بعبابه ، ولم ينض ثوب شبابه، أدمن التعب في السؤدد

(١) بغية الملتمس ، ص ٤٤١ .

(٢) فهرست ابن عطية ، ص ٤٦ .

(٣) نفسه ، ص ٣٠ وما بعدها .

جاهداً، فتى تناول الكواكب قاعداً، وما اتكل على أوائله، ولا سكن إلى راحات بكره وأصائله، أثره في كل معرفة علم في رأسه نار، وطوالعه في آفاقها صبح أو منار، وقد أثبت من نظمه المستبدع ما ينفخ عبيراً، ويتضح منيراً^(١).

ويظهر طموح ابن عطية العلمي في أنه علي الرغم من حصوله علي الإجازة العلمية من بعض الشيوخ ، إلا أنه لم يقتنع بذلك ، بل يرحل إليهم للقراءة عليهم ، فمثلاً علي الرغم أن أبا علي الصدفي أجازة جميع روايته ، إلا أنه ارتحل إليه في مرسية وقرأ عليه مصنف الترمذي في الحديث ، وكذلك أجازة ابن حمدين جميع روايته ، ثم ارتحل إليه ابن عطية إلي قرطبة وقرأ عليه رسالته في الرد علي أبي حامد الغزالي ، وهكذا فعل ذلك مع كثير من شيوخه وعلماؤه^(٢).

وفي حرصه وطلبه للعلم قال عنه صاحب نفع الطيب: "فقيه عالم بالتفسير والأحكام والحديث والفقهاء والنحو واللغة والأدب، حسن التقييد، له نظم ونثر ولي قضاء المريية سنة تسع وعشرين وخمسائة في المحرم، وكان غاية في الذكاء والدهاء والتهمم بالعلم، سري الهمة في اقتناء الكتب، توخى الحق، وعدل في الحكم، وأعز الخطة، روى عن أبيه وأبوي علي الغساني والصدفي وطبقتهما، وألف كتابه الوجيز في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار، وبرنامجا ضمته مروياته وأسماء شيوخه فحرر وأجاد.^(٣)

شيوخه :

لقد أخذ ابن عطية العلم والمعرفة عن كبار علماء عصره ومنهجه :

١- أبو عبدالله محمد بن الفرج مولي بن الطلاع ، أجاز ابن عطية جميع روايته بخطه كموطأ مالك والمدونة وغيرهما ، وتوفي سنة (٤٩٧هـ)^(٤).

(١) قلائد العقيان ، للفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧هـ)، طبعة: مصر، عام النشر: ١٢٨٤هـ - ١٨٦٦م، ٢٠٨/١.

(٢) انظر : فهرست ابن عطية ، ص ٣٠ وما بعدها .

(٣) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت - لبنان ، الطبعة: ١، ١٩٩٧ / ٢ / ٥٢٧-٥٢٨ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٧/١ .

- ٢- الحافظ الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي الغساني ، سمع منه ابن عطية ألفاظاً من اللغة وأبياتاً من الشعر قيدها عنه، وقرأ عليه بعض الكتب كموطأ مالك ومصنف أبي داود والسجستاني وغيرهما وأجاز له جميع روايته بخطه ، توفي سنة (٤٩٨ هـ) (١).
- ٣- الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن سكرة الصدي ، قرأ عليه سنن الترمذي وأخذ عنه التاريخ الكبير للبخاري إجازة ، توفي (٥١٤هـ) (٢).
- ٤- والده الحافظ الناقد المجد أبو بكر غالب بن عبدالرحمن، أخذ عنه ابن عطية تفسير والحديث والفقه والسيرة والنحو وأجاز له جميع روايته عن شيوخه ، توفي (٥١٨هـ) (٣).
- ٥- الفقيه أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن عتاب القرطبي ، قرأ عليه ابن عطية الموطأ، وأجاز له جميع ما رواه عن شيوخه المسلمين في فهرسته، وفي سنة (٥٢٠هـ) (٤).
- ٦- الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش، قرأ عليه ابن عطية بعض كتب سيبويه وأجاز له جميع ما رواه عن شيوخه المسلمين في فهرسته ، توفي سنة (٥٢٨ هـ) (٥).

(١) انظر فهرس ابن عطية (٧٧ - ٩٠) ، وتذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ٤ / ١٢٣٣، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨ هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م، (١٤٢).

(٢) المحرر الوجيز ٢٧/١ . تذكرة الحفاظ ، ٤ / ١٢٥٣ .

(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٧/١ . ، الصلة ١ / ٣٦٧ .

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، ١٤٢/٢ - ١٤٣ .

(٥) انظر المحرر الوجيز ٢٧/١

٧- الشيخ فقيه أبو عبدالله محمد بن سليمان بن خليفة الأنصاري المالقي ، كتب إلي ابن عطية بخطه إجازة لجميع ما تضمنته فهرسته من روايته عن شيوخه ككتاب التحصيل للمهدوي والزهد والرفائق لابن المبارك وغيرها، توفي سنة (٥٠٠هـ).

تلاميذه :

لقد كان ابن عطية من كبار علماء عصره ، ولذا حرص طلاب العلم علي الإفادة منه، ورحل إليه الطلاب عن كل مكان لينتفعوا بعلمه، ويتعلموا علي يديه، ومن هؤلاء :

- ١-أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ت (٥٧٥ هـ) (١).
- ٢-عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنصاري المشهور بابن حبيش، ت (٥٨٤هـ) (٢).
- ٣-أبوجعفر أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي ، ت (٥٩٣هـ) (٣).
- ٤-عبدالمنعم بن فرس ت (٥٩٧ هـ) (٤) .
- ٥-الحسن بن علي بن هشام الغرناطي (٥) .
- ٦-عبدالله بن طلحة بن أحمد بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي (٦).
- ٧-أحمد بن طلحة بن أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر (٧) .

ثناء العلماء عليه :

أثني كثير من العلماء علي ابن عطية ، ومن هؤلاء :
-قال عنه ابن بشكوال : " كان واسع المعرفة ، قوي الأدب متفنناً في العلوم ". (٨)

(١) بغية الوعاة ١ / ١٠٢ .

(٢) انظر المحرر الوجيز ١ / ٢٧

(٣) انظر المحرر الوجيز ١ / ٢٧

(٤) طبقات المفسرين (٥٠) .

(٥) بغية الوعاة ١ / ٥١٥ .

(٦) الابتهاج (٢١٣) .

(٧)الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان السدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، (٢٠٣/٢١).

(٨) الصلة ، ٣ .

- قال عنه ابن الزبير: "كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، أديباً بارعاً شاعراً لغوياً مقيداً ضابطاً فاضلاً ولي قضاء المرية .. وكان غاية في توقد الذهن وحسن الفهم" (١) .

- وقال عنه الذهبي: "كان إماماً في الفقه وفي التفسير وفي العربية قوي المشاركة ، ذكياً فطناً مدركاً من أوعية العلم" (٢) .

- وقال عنه السيوطي: "ألف تفسير القرآن العظيم ، وهو أصدق شاهد له بإمامته في العربية" (٣) .

- ووصفه العتبي بقوله: "أبو محمد ، فقيه حافظ محدث مشهور أديب نحوي، شاعر بليغ ، ألف في التفسير كتاب ضخماً أدبي فيه علي كل متقدم" (٤) .

- كما قال عنه ابن فرحون: "كان القاضي أبو محمد: عبد الحق فقيهاً عالماً بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب مقيداً حسن التقيد له نظم ونثر ولي القضاء بمدينة المرية ، وكان غاية في الدهاء والذكاء والتهمم بالعلم، سري المهمة في اقتناء الكتب ولما ولي توخى الحق وعدل في الحكم وأعز الخطة" (٥) .

آثاره العلمية :

علي الرغم من المكانة العلمية التي تبوأها ابن عطية في عصره ، إلا أن المصادر لم تذكر له إلا كتابين فقط هما :

١- تفسيره للقرآن الكريم الموسوم بـ " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز وهو تفسير له قيمته العالية بين كتب التفسير حيث أشاد به العلماء .

(١) صلة الصلة ، ص ٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ، ١٩ / ٥٨٨ .

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٧٣ .

(٤) بغية الملتمس ، ص ٣٨٩ .

(٥) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، (٥٧ / ٢) .

مذهبه الفقهي :

كان القاضي ابن عطية فقيهاً مالكياً متمكناً من أصول المذهب وفروعه ، وله اجتهادات وتخرجات داخل المذهب ، دعوة المترجمون واحداً من أعيان المذهب المالكي (١).

كذلك فإن تفسيره ينطق بهذه الحقيقة ، حيث عني في تفسيره بذكر أقوال فقهاء المالكية ، فضلاً عن أن أمهات كتب الفقه المالكي يزخر بها هذا التفسير دون غيرها من كتب المذاهب الأخرى (٢).

- عصر ابن عطية :

أولاً:- الناحية السياسية :

عاش الإمام ابن عطية في الأندلس في عهد كانت تموج فيه الأندلس سياسياً بصورة مدهلة، إذ أصاب البلاد حينها قلاقل واضطرابات متكررة ، فجثم الضعف وفشا التفريق والتمزق في صف الأمة وذلك نتيجة لضعف الحالة السياسية وكان من مظاهر ذلك أن (انقطعت الدولة الأموية من الأرض وانتشر سلك الخلافة بالمغرب وقام الطوائف بعد انقراض الخلائق ، وانتزي الأمراء والرؤساء من البربر والعرب والموالي بالجهات واقتسموا خطتها وتغلب بعض علي بعض واستقل أخيراً بأمرها منهم ملوك استفحل أمرهم وعظم شأنهم ولاذوا بالجزري للطاغية أن يظاهر عليهم أو يبتزهم ملكهم" (٣) .

ولم يزلوا علي حالهم حتي نزي عليهم المرابطون بقيادة أميرهم يوسف بن تاشفين المتوفي سنة ٤٨٤ هـ ، وفي ذلك يقول التلمساني رحمه الله : (وأقاموا علي ذلك برهة من الزمان حتي قطع إليهم البحر ملك العدو وصاحب مراكش أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللمتوني فخلعهم وأخلي منهم الأرض) (٤) .

واستمرت سيطرة المرابطين من عام ٤٨٤ هـ حتي عام ٥٤٠ هـ ، ثم ظهر الضعف في دولتهم لعوامل عديدة كان منها عنف الصراع لدفع عدوان الإفرنج وخلفهم علي البلاد الموحدون سنة ٥٤٠ هـ .

(١) المحرر الوجيز ٢٤/١ .

(٢) صلة الصلة ، ص ٣ .

(٣) نفح الطيب ، ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٤) نفح الطيب ، ١ / ٣٣٩ .

وفي وصف تلك الحال يقول أبو محمد بن حزم في قرطبة (وصارت صحاري مجدبة بعد العمران، وفيافي موحشة بعد الأونس ، وخرائب منقطعة بعد الحسن، وشعاباً بعد الأمن، ومأوي للذباب ، ومعارف للغيلان ، وملاعب للجان، ومكامن للوحوش بعد رجال كالليوث) (١).

ثانياً: - الناحية الاجتماعية :

عاش أهل الأندلس في تلك الحقبة حالة من التتعم والبذخ المفرط نتيجة للتطور الحضاري الذي شهدته علي يد الخلفاء وصارت حياة اللهو ، صبغة ظاهرة حتي كانت أغلب القصور مثوي لفنون الغناء والرقص والموسيقي علي أيدي الفتيات واحسنوات وفشا هذا الصنيع أكثر في عصر ملوك الطوائف (٢) .

وكان والمجتمع الإسلامي في الأندلس يتألف من عدة طبقات تتفاوت في الحقوق والاعتبار. وكان هذا المجتمع يتألف من العرب الذين قاموا بدور هام في تاريخ هذه البلاد، ولكن قيام العصبية بينهم أتاح الفرصة لمسيحي الشمال لشن غاراتهم علي المسلمين .

ومن العناصر التي تألف منها المجتمع الإسلامي في الأندلس : البربر الذين تحملوا أكثر أعباء الفتح ولكنهم خرجوا علي أمرائهم واحتلوا الأماكن الهامة في البلاد ... وحذا حذوهم ملوك الطوائف .

ومن أهم طبقات المجتمع في الأندلس : الصقالية وكانوا يجلبون من أسري الحروب أو من هؤلاء الذين استولي عليهم القراصنة ... (٣) .

(١) طوق الحمامة في الألفة والألاف، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار النشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت / لبنان، الطبعة: الثانية - ١٩٨٧ م، (١/٢٢٧).

(٢) دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف ، محمد عبد الله عنان، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة (٤١٩) .

(٣) تاريخ الإسلام السياسي والديني، د/ حسن إبراهيم حسن، دار الجيل بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، ط ١٤ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، ج ٢ / ص ٤٣٢.

ثالثاً:- الناحية العلمية :

رغم الظروف المتقلبة والأحوال المتباينة التي عاشتها الأندلس في تلك الحقبة التاريخية ، إلا أن الحركة العلمية كانت مزدهرة بل مصدراً للفخر وعاملاً لتقدير والتبجيل في جميع الأوساط حتي في بلاط الخلفاء والسلاطين .
حتي عدت الأندلس سوقاً عظيمة للكتب راجت بضاعتها وأزدهرت صناعاتها وكان العلم مما يتفاخر به الأمراء والخلفاء .

لذلك قال التلمساني : (وأما حال أهل الأندلس في فنون العلوم فتحقيق الإنصاف في شأنهم في هذا الباب أنهم أحرص الناس علي التمييز فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم ، يجهد أن يتميز بصنعة ويربأ بنفسه أن يري فارغاً عالية علي الناس ، لأن هذا عندهم في غاية القبح والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامّة ويشار إليه ويحال عليه ...

وكل العلوم لها عندهم خط واعتناء إلا الفلسفة والتنجيم ... وقراءة القرآن بالسبع ورواية الحديث عندهم رفية ، ولفقه رونق ووجاهة .. والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة^(١).

وفي عصر ملوك الطوائف وعقد المرابطين لم تنقطع تلك السمة .. بل امتدت رغم نقصها وهي ثمرة وضع أصولها رجال علي كل مستوي^(٢) .

ثانياً:- تفسير ابن عطية :

اسمه :

لم ينص ابن عطة في تفسيره علي اسمه كما فعل غيره من المفسرين، فقد ذكره ابن عميرة الضبي فقال : ألف ابن عطية تفسيراً ضخماً أربي فيه علي كل متقدم ، وذكر أيضاً لسان الدين بن الخطيب وهو من علماء القرن الثامن الهجري أنه ألف كتاباً في التفسير يسمي بالوجيز فأحسن فيه وأبدع ، وطار كل مطار ، وأما من أطلق عليه اسمه المعروف الآن وهو " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " فهو ملا

(١) نفع الطيب ، ١ / ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) انظر التاريخ الأندلسي عبدالرحمن الحاجي (٤١١) .

كاتب حلبى المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، فهو الذى أطلق عليه هذا الاسم ، ومن ثم نستطيع أن نقول إن هذا الاسم لم يكن من وضع ابن عطية " (١).

الباعث على تأليفه:

ذكر ابن عطية فى مقدمة تفسيره أن الباعث على وضع هذا التفسير هو التقرب إلى الله تعالى رجاء أن يحرم الله جسده على النار. حيث قال فى مقدمته: "فلما أردت أن أختار لنفسى، وأنظر فى علم أعد أنواره لظلم رمى، سبرتها بالتنوع والتقسيم، وعلمت أن شرف العلم على قدر شرف المعلوم، فوجدت أمتها حبالاً، وأرسخها جبالاً، وأجملها آثاراً، وأسطقها أنواراً، علم كتاب الله جلت قدرته، وتقدست أسماؤه، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، الذى استقل بالسنة والفرض، ونزل به أمين السماء إلى أمين الأرض، هو العلم الذى جعل للشرع قواماً، واستعمل سائر المعارف خداماً، منه تأخذ مبادئها، وبه تعتبر نواشئها، فما وافقه منها نصح، وما خالفه رفض ودفع، فهو عنصرها النмир وسراجها الوهاج، وقمرها المنير، وأيقنت أنه أعظم العلوم تقريباً إلى الله تعالى، وتخليصاً للننيات، ونهياً عن الباطل، وحصاً على الصالحات، إذ ليس من علوم الدنيا فيختل حامله من منازلها صيداً، ويمشى فى التلطف بها رويداً ورجوت أن الله تعالى يحرم على الله" (٢).

منهج ابن عطية فى التفسير:

لقد سلك ابن عطية فى تأليف كتابه «المحرر الوجيز» مسالك المفسرين فجاء كتابه جامعاً بين المأثور والمعقول فمن أهم الأسس التى قام عليها منهجه فى تفسيره:

- ١- الجانب الأثرى: يذكر ابن عطية دائماً ما روي عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روي عن الصحابة والتابعين فى تفسير القرآن ولكن دون ذكر أسانيد المرويات وكثيراً لا يذكر تخريج الحديث ويكتفى أحياناً بذكر الصحابي الراوي للحديث وكان ينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً ويناقش رأيه ويرد عليه أحياناً.
- ٢- جانب الرأي: عند ابن عطية كان ابن عطية رحمه الله يكثر فى تفسيره من ذكر وجوه الاحتمالات التى يمكن حمل الآية عليها ناقلاً ذلك عن المفسرين وغيرهم فيقوم بتفسير الآية بعبارة عذبة سهلة- مناقشاً ما ينقله من آراء وكان كثير الاستشهاد بالشعر

(١) منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم، د. عبدالوهاب فايد، القاهرة، د.ت. ص ٨٢

(٢) تفسير ابن عطية: ٣٤/١.

العربي، فعني بالشواهد الأدبية للعبارات كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عند ما يوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وتوجيهها في آيات الذكر الحكيم.

والحق أن ابن عطية أحسن في هذا التفسير وأبدع، حتى طار صيته كل مطار، وصار أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية وغيرها من النواحي العلمية المختلفة، ومع هذه الشهرة الواسعة لهذا الكتاب فإنه لا يزال مخطوطاً إلى اليوم، وهو يقع في عشر مجلدات كبار، ويوجد منه في دار الكتب المصرية أربعة أجزاء فقط: الجزء الثالث، والخامس، والثامن، والعاشر. وقد رجعتُ إلى هذه الأجزاء وقرأتُ منها ما شاء الله أن أقرأ، فوجدتُ المؤلف يذكر الآية ثم يفسرها بعبارة عذبة سهلة، ويورد من التفسير المأثور ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً، ويناقش المنقول عنه أحياناً، كما يناقش ما ينقله عن غير ابن جرير ويرد عليه. وهو كثير الاستشهاد بالشعر العربي، معني بالشواهد الأدبية للعبارات، كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات ويُنزل عليها المعاني المختلفة، قال أبو حيان في مقدمة تفسيره في صدد المقارنة بين ابن عطية والزمخشري: «وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشري ألخص، وأغوص»^(١).

مصادر ابن عطية في التفسير:

أ- مصادر التفسير:

لا شك أن المصادر تعتبر النواة الأولى للمفسر سواء كانت هذه المصادر تلقى عن الشيوخ أو متمثلة في الكتب التي استفاد منها في كتابة التفسير فيمكن أن نقسم المصادر إلى نوعين: المصدر الأول وهو شيوخه وقد تقدم الكلام عليهم والمصدر الثاني وهو الكتب التي استفاد منها في كتابة التفسير فنقول والله الحمد والمنة: فكان من أهم الكتب التي تأثر بها التفسير القيم المسمى بـ:

(١) التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، ١/١٧٢. والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ، ١/١٩، وما بعدها.

١ - «جامع البيان في تفسير القرآن» :

وتفسير ابن جرير هو لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ولد سنة أربع وعشرين ومائتين وتوفي سنة عشر وثلاثمائة وكان حافظا لكتاب الله ومحيطا بالآيات ناسخها ومنسوخها وبطرق الرواية صحيحها وسقيمها وبأحوال الصحابة ولذلك كان تفسيره من أجل التفاسير بالمأثور وأصحها وأجمعها.

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله. ومع جلال قدر الإمام الطبري عند أهل العلم وخاصة الإمام ابن عطية الغرناطي لم يكن موقف ابن عطية موقف المتأثر دائما الذي ينقل أقوال الطبري ويوافقه في جميع ما ذهب إليه، بل كان ابن عطية كثيرا ما يناقش الإمام الطبري فيما ذهب إليه وهنا تتضح شخصية الإمام ابن عطية في نظر الباحثين.

٢ - «شفاء الصدور» :

لأبي بكر محمد بن الحسن بن زياد الموصلي المعروف بالنقاش المقرئ المفسر، كان إمام أهل العراق في القراءات والتفسير قرأ القرآن على هارون بن موسى الأخفش، وابن أبي مهران وجماعة وقرأ عليه خلائق وروى الحديث عن أبي مسلم الكجّي ومطين والحسن بن سفيان وآخرين، وروى عنه الدارقطني وابن شاهين وأبو علي بن شاذان وجماعة.

ضعفه جماعة قال البرقاني: كل حديث النقاش منكر، فقال الخطيب: في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة، وقال الذهبي: ليس بثقة على جلالته ونبله. ولضعف هذا الرجل كان نقل الإمام ابن عطية عنه على حذر وخيفة فكان ينظر إلى كلامه بعين الناقد البصير فإن كان ضعيفا نبه عليه وعبر عنه بأنه وهم.

٣ - «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» :

وهو لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي التميمي مقريء أندلسي أصله من المهديّة بالقيروان وكان مقدماً في القراءات والعربية ومات في حدود سنة ثلاثين وأربعمائة، والمهدي: نسبة إلى المهديّة، بينها وبين القيروان مرحلتان بناها أحمد بن إسماعيل المهدي على ساحل البحر. يقول الدكتور عبد الوهاب فايد: وكان موقف ابن عطية من هذا المصدر أننا نجده أحيانا يستشهد بكلام المهدي دون أن يعقب عليه

وكأنه بذلك يشير إلى أن كلامه محتمل في معنى الآية وفي كثير من الأحيان ينقل كلام المهدي في الآية ثم يردفه بالتعقيب عليه^(١).

٤- «الهداية إلى بلوغ النهاية» :

هو لمكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي، كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية.

وكان موقف ابن عطية من هذا التفسير مشابهاً إلى حد كبير لتفسير الإمام المهدي.

اعتمد ابن عطية في تفسيره على كثير من المصادر المتنوعة، ومن أهم هذه المصادر^(٢):

ب- مصادره في الحديث^(٣):

السنة النبوية الشريفة تعتبر أصلاً من أصول التشريع الإسلامي فهي شارحة للقرآن الكريم مفصلة لمجمله، مقيدة لمطلقه مخصصة لعامه مبينة لمبهمه مظهرة لأسراره فكان ابن عطية ينهل من الكتاب الكريم فإن لم يجد أخذ من السنة الصحيحة فكان من أهم المصادر التي استفاد منها في كتابه أولاً:

١- صحيح البخاري المسمى بالجامع الصحيح.

وهو لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ وقد خرج الإمام ابن عطية عنه كثيراً.

٢- المسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ وهو من المصادر الهامة لابن عطية قد خرج عنه كثيراً.

٣- سنن أبي داود.

وهو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر المتوفى سنة ٢٧٥ هـ..

٤- الجامع الصحيح المسمى بسنن الترمذي، وهو للإمام أبي عيسى بن محمد بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير، توفي سنة ٢٧٩ هـ وقيل غير ذلك.

٥- سنن النسائي للإمام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني توفي في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة ٣٠٣ هـ.

(١)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ٢١/١، وما بعدها.

(٢)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٢٠/١، وما بعدها.

(٣)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٢١/١-٢٢.

ج- مصادره في علم القراءات^(١):

١- القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله... والمقري: العالم بها رواها مشافهة، فلو حفظ التيسير مثلاً ليس له أن يقريء، بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً، لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة. وكان تفسير ابن عطية مملوءاً بالقراءات مستعملها وشاذها فكان اعتماده على مصادر كثيرة من أبرزها:

١- «المحتسب» وهو كتاب متداول بين أهل العلم مطبوع في مجلدين وهو لأبي الفتح عثمان بن جني - بسكون الياء معرب - من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، توفي سنة ٣٩٢ هـ .

قلت: وقد أكثر النقل عنه بخاصة في توجيه القراءات الشاذة.

٢- «الحجة في علل القراءات السبع» لأبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبي علي الفارسي توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ .

يقول الأستاذ عبد الوهاب: «وقد لاحظت أن ابن عطية في بعض نقوله عن أبي علي الفارسي كانت له شخصيته الناقدة وعقليته الفاحصة، حيث كان أحيانا يناقش الفارسي ويتعقبه في أقواله وآرائه» .. وذكر لذلك أمثلة ...

٣- التيسير لأبي عمرو بن عثمان بن سعيد بن عثمان، أبي عمرو الداني ويقال له ابن الصيرفي من موالى بني أمية: أحد حفاظ الحديث، توفي سنة ٤٤٤ هـ. وكان ابن عطية ينقل منه كثيراً وهذا يتضح لقارئ التفسير.

د- مصادره في اللغة والنحو:

١- معانى القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢١٧هـ).

٢- معانى القرآن للزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى الزجاج (ت: ٣١١هـ).

٣- الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ).

٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي البصرى (ت: ٢٠٩هـ).

٥- الكتاب لسبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٢٣/١ .

٦- المقتضب لأبي العباسي محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري المبرد (ت: ٢٨٥هـ).

٧- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ).

٨- إصلاح المنطق ليعقوب بن إسحاق بن السكيت أبي يوسف (ت: ٢٤٤هـ).

٩- الفصح لأبي العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، الملقب بثعلب (ت: ٢٩١هـ).

١٠- المجل في اللغة لأحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبي الحسين اللغوي القزويني (ت: ٣٩٥هـ).

١١- المخصص لعلي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبي الحسن (ت: ٤٥٨هـ).

مصادره في الفقه:

١- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ).

٢- المختصر لعبد الله بن عبدالحكم بن أعين من أصحاب الإمام مالك (ت: ٢١٤هـ).

٣- الواضحة لعبد الملك بن حبيب السلمى (ت: ١٨٣هـ).

٤- التفريع لأبي القاسم بن الجلاب (ت: ٣٧٨هـ).

٥- الإشراف على مذاهب أهل العلم، لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣٠٩هـ).

مقدمة التفسير:

قبل أن يشرع ابن عطية في تفسيره للقرآن الكريم عقد مقدمة لهذا التفسير أوضح فيها بعض المباحث الضرورية للمفسر، حيث قال: "ولنقدم بين يدي القول في التفسير أشياء قد قدم أكثرها المفسرون، وأشياء ينبغي أن تكون راسخة في حفظ الناظر في هذا العلم مجتمعة لذهنه"^(١).

والذي يطالع هذه المقدمة يتبين له أن ابن عطية ذكر فيها المباحث التالية^(٢):

١- باب ما ورد عن النبي (ص) وعن الصحابة وعن نبهاء العلم في فضل القرآن المجيد وصورة الاعتصام به.

(١) تفسير ابن عطية، ص ٣٥.

(٢) نفسه: ٣٦-٣٧.

- ٢- باب فى فضل تفسير القرآن والكلام على لغته والنظر فى إعرابه ودقائق معانيه.
- ٣- باب ما قيل فى الكلام فى تفسير القرآن والجرأة عليه، ومراتب المفسرين.
- ٤- باب معنى قول النبى (ص): "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرءوا ما تيسر منه".
- ٥- باب ذكر جمع القرآن وشكله ونقطة وتخريبه وتعشيريه.
- ٦- باب فى ذكر الألفاظ التى فى كتاب الله وللغات العجم بها تعلق.
- ٧- نبذة ما قاله العلماء فى إعجاز القرآن.
- ٨- باب فى الألفاظ التى يقتضى الإيجاز استعمالها فى تفسير كتاب الله تعالى.
- ٩- باب فى تفسير أسماء القرآن وذكر السورة والآية.

المبحث الأول

كتب الحديث والرواة في تفسير ابن عطية (إحصاء وتحليل).

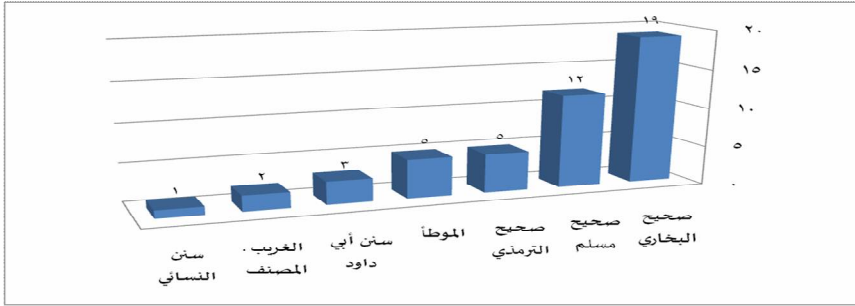
أولاً: كتب الحديث التي ورد ذكرها في المحرر الوجيز لابن عطية:

اعتمد ابن عطية على مجموعة كبيرة من مصادر الحديث منها، صحيح البخاري المسمى بالجامع الصحيح، وهو لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ وقد خرج الإمام ابن عطية عنه كثيراً، والمسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ وهو من المصادر الهامة لابن عطية قد خرج عنه كثيراً، وسنن أبي داود وهو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر المتوفى سنة ٢٧٥ هـ، والجامع الصحيح المسمى بسنن الترمذي، وهو للإمام أبي عيسى بن محمد بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير، توفي سنة ٢٧٩ هـ ، وسنن النسائي للإمام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني توفي في شعبان سنة ثلاث وثلاثمائة ٣٠٣ هـ.

هذا ويوضح الإحصاء أن ابن عطية أكثر من اعتماده على الأحاديث المتواترة والصحيحة والمنققة عليها. ولذلك جاء ذكره صراحة لتلك المجموعة من كتب الحديث ، فنجده يذكر صحيح البخاري تسع عشرة مرة حيث يأتي في المرتبة الأولى ، يليه صحيح مسلم باثنتي عشرة مرة، ويحتل المرتبة الثانية، ثم الموطأ الذي يستوي معه صحيح الترمذي في المرتبة الثالثة بذكره لهما خمس مرات.، بعد ذلك الغريب المصنف بذكره له مرتين، ثم سنن النسائي بذكره له مرة واحدة.

– جدول يوضح ذكر ابن عطية لكتب الحديث صراحة في التفسير:

الكتاب	داود	النسائي	أبي داود	الترمذي	مسلم	المصنف	الغريب	الموطأ
عدد مرات وروده في التفسير	٣	١	١٩	٥	١٢	٢		٥

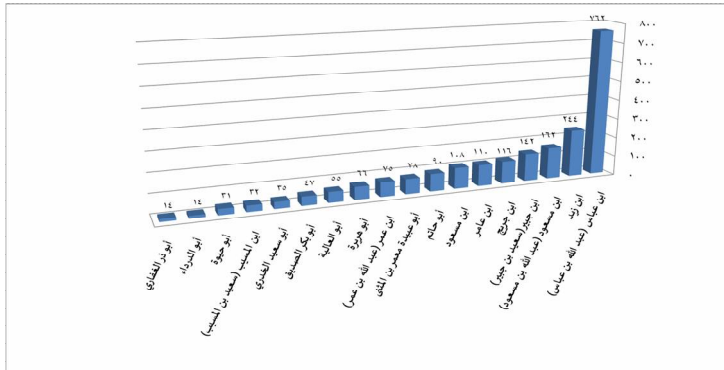


رسم بياني يوضح عدد مرات ذكر كتب الحديث صراحة في تفسير ابن عطية
ثانياً: جدول يوضح عدد ورود الرواة المشهورين في المحرر الوجيز لابن عطية:

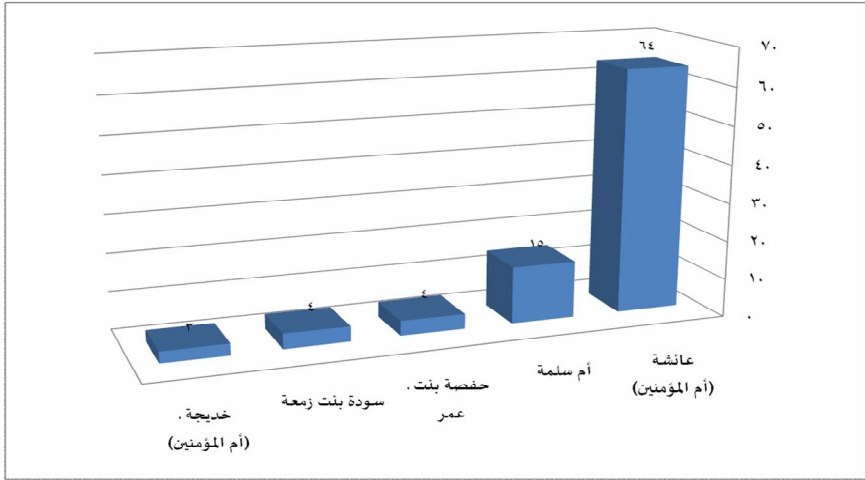
الرواة	عدد مرات ذكره
ابن عباس (عبد الله بن عباس)	٧٦٢
ابن زيد	٢٤٤
ابن مسعود (عبد الله بن مسعود)	١٦٢
ابن جبير (سعيد بن جبير)	١٤٢
ابن جريج	١١٦
ابن عامر	١١٠
ابن مسعود	١٠٨
أبو حاتم	٩٠
أبو عبيدة معمر بن المثنى	٧٨
ابن عمر (عبد الله بن عمر)	٧٥
أبو هريرة	٦٦
عائشة (أم المؤمنين)	٦٤
أبو العالية	٥٥
أبو بكر الصديق	٤٧

٣٥	أبو سعيد الخدري
٣٢	ابن المسيب (سعيد بن المسيب)
٣١	أبو حيوة
١٥	أم سلمة
١٤	أبو الدرداء
١٤	أبو زر الغفاري
٤	حفصة بنت عمر
٤	سودة بنت زمعة
٣	خديجة (رضي الله عنها) (أم المؤمنين)

يتصدر الرواة في تفسير ابن عطية ابن عباس الابن (عبد الله)، يليه ابن زيد، ثم ابن مسعود الابن (عبد الله بن مسعود) ثم ابن جبير الابن (سعيد بن جبير)، ثم ابن جريح وابن عامر وابن مسعود على النحو الموضح في الجدول أعلاه، وهذا يشير إلى اعتماد ابن عطية على الرواة الثابت الثقة الحجة ، وكذلك الأمر اعتمد ابن عطية على روايات الحديث الثابت الثقة، حيث جاءت السيدة عائشة في المرتبة الأولى من حيث الروايات التي اعتمد عليها ابن عطية في تفسيره، تليها أم سلمة ثم حفصة بنت عمر ثم سودة بنت زمعة ثم خديجة رضي الله عنها وعنهن أجمع، ويمكن توضيح ما ورد في الجدول السابق عن طريق الرسم البياني التالي:



رسم بياني يوضح الرواة المشهورين الذين اعتمد عليهم ابن عطية في تفسيره:



رسم بياني يوضح الرواة من النساء

المبحث الثاني

السنة في تفسير ابن عطية

الذى يقرأ تفسير ابن عطية يلحظ لأول وهلة أن ابن عطية عنى فى تفسيره كثيراً بالسنة من حيث إنها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى، وهذه العناية يمكن رصدها فى الجوانب التالية:

أ-منزلة السنة من القرآن: ليس هناك خلاف بين العلماء فى أن نصوص السنة ثلاثة أقسام، هي القسم الأول^(١): ما كان مؤيداً لأحكام القرآن موافقاً له من حيث الإجمال والتفصيل وذلك مثل الأحاديث التى تفيد وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم من غير تعرض لشرائطها وأركانها فإنها موافقة للآيات التى وردت فى ذلك كحديث " بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً" فإنه موافق لقوله تعالى " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" ^(٢) ولقوله " والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً" ^(٣) وغير ذلك من الأحاديث التى تؤكد بعض الآيات القرآنية.

هذا ولقد أشار ابن عطية فى مواضع كثيرة من تفسيره الى هذا القسم - تأكيد السنة للقرآن - نرى ذلك عند تفسيره لقوله تعالى : " فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر" ^(٤) حيث ذكر فى تفسيرها بعض الأحاديث التى تؤيد قوله تعالى: " وشاورهم فى الأمر" فقال ما نصه: " والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب هذا ما لا خلاف فيه، وقد مدح الله المؤمنين بقوله: " وأمرهم شورى بينهم" ^(٥) وقال النبي صلى الله عليه وسلم " ما خاب من استخار ولا ندم من استشار" وقال عليه السلام : " المستشار مؤتمن" وصفة المستشار فى الأحكام أن يكون عالماً ديناً وقل ما يكون ذلك إلا فى عاقل ، فقد قال الحسن بن أبى

(١) انظر: السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ، د/ مصطفى السباعي، المكتب الإسلامى، دار السورق للنشر والتوزيع، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) البقرة، ٨٣.

(٣) آل عمران، ٩٧ .

(٤) آل عمران، ١٥٩ .

(٥) الشورى، ٣٨ .

الحسن " ما كمل دين أمرئ لم يكمل عقله، وصفه المستشار في أمور الدنيا أن يكون عاقلاً مجرباً واداً في المستشار، والشورى بركة وقد جعل عمر بن الخطاب الخليفة - وهي أعظم النوازل شورى ، وقال الحسن والله ما تشاور قوم بينهم إلا هداهم الله لأفضل ما بحضرتهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه، وقد قال في غزوة بدر: أشيروا على أيها الناس، في اليوم الذي تكلم فيه المقداد ثم سعد بن عبادة ومشاورته عليه السلام إنما هي في أمور الحرب والبعوث ونحوه من أشخاص النوازل، وأما في الحلال والحرام أو الحدود فتلك قوانين شرع" (١).

القسم الثاني: ما كان مبيناً لأحكام القرآن من تقييد مطلق أو تعيين مجمل أو تخصيص عام، كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج والبيوع والمعاملات التي وردت مجملة في القرآن .

هذا ولقد أشار ابن عطية في تفسيره إلى هذا القسم، فمن أمثلة السنة التي توضح مشكل القرآن ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: "وكلوا وأشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" (٢)، حيث قال: "والخيط : استعارة وتشبيه لرفقة البياض أو لورقة السواد الحاف به ومن ذلك قول ابن داود :

فلما بصرن به غُدوة ولاح من الفجر خيط أنارا

وقال بعض المفسرين: الخيط : اللون ، وهذا لا يطرد لغة، والمراد فيما قال جميع العلماء بياض النهار وسواد الليل، وهو نص قول النبي صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في حديثه المشهور" (٣).

ومن أمثلة السنة التي تبين مجمل القرآن ما ذكره عند تفسيره لقوله تعالى: "فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره" (٤)، حيث ذكر حديثاً يدل على أن المراد بالنكاح هنا الوطء وليس العقد، وفي هذا يقول: "وتنكح في اللغة جار على حقيقته في الوطء، ومجاز في العقد ، وأجمعت الأمة في هذه النازلة على اتباع الحديث الصحيح في بنت سموأل امرأة رفاعة حيث تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وكان

(١) تفسير ابن عطية ١ / ٥٣٤ .

(٢) البقرة، ١٨٧ .

(٣) تفسير ابن عطية ١ / ٢٥٨ .

(٤) البقرة، ٢٣٠ .

رفاعة قد طلقها ثلاثا، فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم: "إني لا أريد البقاء مع عبد الرحمن، ما معه إلا مثل الهدبة" فقال لها رسول الله (ص): لعلك أردت الرجوع الى رفاعة، لا: حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته، فرأى العلماء أن النكاح المحلل إنما هو الدخول والوطء^(١).

ومن أمثلة السنة التي تخصص عموم القرآن ما ذكره ابن عطية عند تفسير قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم"^(٢)، حيث ذكر حديثنا يخصص العموم الوارد في كلمة (الصيد) فقال ما نصه: "ولفظ الصيد هنا عام ومعناه الخصوص فيما عدا الحيوان الذي أباح رسول الله (ص) قتله في الحرم، ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "خمس فواسق يقتلن في الحرم الغراب والحدأة والفأرة والعقرب والكلب العقور"^(٣).

القسم الثالث: ما دل على حكم سكت عنه القرآن فلم يوجبه ولم يفهه كالأحاديث التي اثبتت حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وأحكام الشفعة ورجم الزانى البكر المحصن وتخريب الزانى البكر وإرث الجدة وغير ذلك.

ولقد اشار ابن عطية الى هذا القسم وذلك عند تفسير قوله تعالى: " وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة"^(٤)، حيث ذكر في تفسير هذه الآية حديثنا يدل على مشروعية الرهن في الحضر فقال: "لما ذكر الله تعالى النذب الى الإشهاد، والكتب لمصلحة حفظ الأموال والأديان عقب ذلك بذكر حال الأعذار المانعة من الكتب، وجعل لها الرهن ونص من أحوال العذر على السفر الذى هو الغالب من الأعذار لاسيما في ذلك الوقت لكثرة الغزو، ويدخل في ذلك بالمعنى كل عذر، فرب وقت يتعذر فيه الكاتب في الحضر كأوقات أشغال الناس وبالليل، وأيضا فالخوف على خراب ذمة العظيم عذر يوجب طلب الرهن، وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند يهودى طلب منه سلف الشعير، فقال: "إنما يريد محمد أن يذهب بما لى، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "كذب إني لأمين فى الأرض أمين فى السماء ولو اتئمنت

(١) تفسير ابن عطية ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) المائدة، ٩٥ .

(٣) تفسير ابن عطية ٢/٣٦

(٤) البقرة، ٢٨٣ .

لأديت ، أذهبوا إليه بدرعى " وقد قال جمهور العلماء الرهن ثابت فى السفر بنص القرآن، وفى الحضر ثابت بالحديث "(١).

وهذا ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن ثمة اتفاقا بين العلماء على القسمين الأولين، أى فى ورودهما وثبوت أحكامهما ، ولكنهم اختلفوا فى القسم الثالث، أى الذى أثبت أحكاماً لم يثبتها القرآن ولم ينفها بأى طريق كان ذلك ؟ أى طريق الاستقلال بإثبات أحكام جديدة؟ أم عن طريق دخولها تحت نصوص القرآن ولو بتأويل (٢) الأصوليين .

وفى هذا يقول الشافعي رحمه الله: فلم أعلم من أهل العلم مخالفا فى أن سنن النبى صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه ، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجتمعان ويتفرعان : أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله مثل ما نص الكتاب، والآخر: ما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد. وهذان الوجهان، اللذان لم يختلفوا فيهما .

والوجه الثالث : ما سن رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب .

١- فمنهم من قال: جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق فى علمه من توفيقه لرضاه، أن يسن فيما ليس فيه نص كتاب.

٢- ومنهم من قال: لم يسن سنة فقط إلا ولها أصل فى الكتاب كما كانت سنته لتبيين عدد الصلاة، وعملها على اصل جملة فرض الصلاة، وكذلك ما سن من البيوع وغيرها من الشرائع، لأن الله تعالى قال : "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (٣)، وقال (وأحل الله البيع وحرم الربا) (٤)، فما أحل وحرم فإنما بين فيه عن الله كما بين الصلاة.

٣- ومنهم من قال : بل جاءته به رسالة الله فأثبتت سنته بفرض الله.

(١) تفسير ابن عطية ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن على الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أبي مصعب محمد سعيد البدرى، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة السابعة، ١٩٩٧م. ص ٦٨ - ٦٩.

(٣) سورة النساء : ٢٩.

(٤) سورة البقرة : ٢٧٥.

٤- ومنهم من قال : القى في روعه كل ما سن، وسنته الحكمة التي القى في روعه عن الله فكان ما ألقى في روعه سنة" (١).

هذا ولقد ذكر الشوكاني هذا الخلاف في كتابه (إرشاد الفحول) ثم انتهى إلي القول بأن " ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لاحظ له في دين الإسلام" (٢).

كذلك ناقش هذه المسألة بالتفصيل الشيخ مصطفى السباعي في كتابه "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" حيث ذكر أدلة الفريقين ثم عقب عليه بقوله: " ويتلخص الموقف بين الفريقين في أنهما متفقان على وجود أحكام جديدة في السنة لم ترد في القرآن نصا ولا صراحة ، فالفريق الأول يقول: إن هذا هو الاستقلال في التشريع لأنه إثبات أحكام لم ترد في الكتاب، والفريق الثاني - مع تسليمه بعدم ورودها بنصها في القرآن، يرى انها داخله تحت نصوصه بوجه من الوجوه التي ستظهر فيما بعد، وعلى هذا فهم يقولون: إنه لا يوجد حديث صحيح يثبت حكماً غير وارد في القرآن إلا وهو داخل تحت نص" أو قاعدة من قواعده، فإن وجد حديث ليس كذلك، كان دليلاً على أنه غير صحيح، ولا يصح أن يعمل به. وأنت ترى ان الخلاف لفظي، وأن كلاً منهما يعترف بوجود أحكام في السنة لم تثبت في القرآن، ولكن أحدهما لا يسمي ذلك استقلالاً ، والآخر يسميه، والنتيجة واحدة(٣) .

(ب) نسخ السنة للقرآن: اختلف العلماء في هذه المسألة فقال الحنفية: يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والمشهورة، ولا ينسخ بحديث الأحاد: وحجتهم في ذلك أن المتواتر قطعي الثبوت كالقرآن، والمشهور قد اكتسب من القوة نظراً لاشتهاره في أيدي العلماء، وعمل الفقهاء به ما يلحقه بالمتواتر، وكل منهما وحى " غير مثلو " فجاز نسخ الكتاب بهما. ومثلوا لذلك بنسخ الكتاب بخبر المسح على الخفين وهو مشهور ، وبنسخ وجوب الوصية الوارد في الآية : " كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا

(١) الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ت: ٢٠٤هـ) تحقيق وشرح: الشيخ أحمد شاكر، القاهرة، ١٣٠٩هـ. ٩١ - ٩٣.

(٢) إرشاد الفحول ، ص ٦٩ .

(٣) السنة ومكانتها في التشريع، ص ٣٨١ وما بعدها.

الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ" (١) بحديث " لا وصية لوارث" وهو حديث مشهور معمول به لدى جماهير العلماء (٢).

وفى الجانب المقابل قال الجمهور: إنه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة: سواء كانت متواترة أو مشهورة أو آحاد (٣)، وقد استدلت الشافعي رحمه الله لقول الجمهور بقوله تعالى: " مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا " (٤) والسنة ليست مثل القرآن ولا خيرا منه، وبقوله: " قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي وَإِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ إِلَيَّ " (٥) فدل ذلك على أنه متبع لكل ما يوحى إليه، ولم يكن مبدلاً لشيء منه، والنسخ تبديل.

وقال تعالى: " لَنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ " (٦) فأخبر أنه مبين لما هو المنزل حتى يعلم الناس بالمنزل بعد ما تبين لهم ببيانه، وفي تجويز نسخ الكتاب بالسنة رفع هذا الحكم لأن العمل حينئذ يكون بالناسخ، فإذا كان الناسخ من السنة لا يكون العمل به عملاً بالمنزل.

وأيضاً فممنع نسخ الكتاب بالسنة أقرب الى صيانة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طعن الطاعنين فيه، وبالاتفاق يجب المصير في باب بيان أحكام الشرع على طريق يكون ابعده عن الطعن فيه، وذلك أنه إذا جاز منه أن يقول ما هو مخالف للمنزل في الظاهر على وجه النسخ له، فالطاعن يقول: هو أول قائل وأول عامل بخلاف ما يزعم أنه أنزل إليه، فكيف يعتمد قوله فيه، وإذا ظهر منه قول ثم قرأ ما هو مخالف لما ظهر منه من القول فالطاعن يقول: قد كذبه ربه فيما قال فكيف نصدق؟ وإلى هذا

(١) سورة البقرة: ١٨٠.

(٢) أصول السرخسي، للإمام الفقيه أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ)، القاهرة د.ت. ٦٧/٢ - ٦٨.

(٣) للوقوف على هذه المسألة انظر: إرشاد الفحول ٣٢٤ - ٣٢٧ ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم الإسوي (ت: ٧٧٢هـ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م) ص ٥٧٨/١، وما بعدها، والأحكام للآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي (ت: ٦٣١هـ) تصحيح: السيد محمد الببلاوي، القاهرة، ١٩١٤م. ١٣٩/٣ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة: ١٠٦.

(٥) سورة يونس: ١٥.

(٦) سورة النحل: ٤٤.

اشار الله بقوله : "وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر " ثم نفى عنه هذا الطعن بقوله : "قل أنزله روح القدس من ربك بالحق " ففي هذا بيان أنه ليس في نسخ الكتاب بالكتاب تعريضه للطعن، وفي نسخ الكتاب بالسنة تعريضه للطعن من الوجه الذى قاله الطاعنون، فيجب سد هذا الباب لعلنا أنه مصون عما يوهم الطعن فيه" (١) .

وقد ذكر الدكتور مصطفى السباعي أدلة الفريقين ثم عقب عليها مرجحاً رأي الجمهور فقال ما نصه " ولاشك أن رأى الجمهور أقرب الى الحق، ويظهر أننا لا نجد بالتأكيد سنة نسخت قرآناً، وما ذكره الحنفية من المسح على الخفين والوصية للوارث ليسا من هذا القبيل ، فالنزاع - فى رأى- من حيث الجواز أو عدمه، لا من حيث الوقوع، فإن ما ادعاه الحنفية من وقوع ذلك، لا يسلم لهم أنه كان عن طريق السنة. وبالتأمل في الأدلة التى أوردوها لذلك يبدو للناظر مجال للأخذ والرد الكثيرين" (٢).

هذا عن موقف العلماء من قضية نسخ السنة للقرآن، فيا ترى ما موقف ابن عطية من هذه المسألة ؟

ذهب ابن عطية إلى أن السنة تنسخ القرآن، نقرأ ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير" (٣) حيث يقول: "وينسخ القرآن بالقرآن والسنة بالسنة، وهذه العبارة يراد بها الخبر المتواتر القطعى، وينسخ خبر الواحد بخبر الواحد، وهذا كله متفق عليه وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة، وذلك موجود فى قوله (صلى الله عليه وسلم): " لا وصية لوارث" وهو ظاهر مسائل مالك رحمه الله وأبى ذلك الشافعى رحمه الله، والحجة عليه من قوله اسقاط الجلد فى حد الزنا عن الثيب الذى يرجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعلى النبي صلى الله عليه وسلم" (٤).

(١) انظر الرسالة: ص ١٠٦ - ١٠٨ .

(٢) السنة ومكانتها فى التشريع، ص ٣٩٨ .

(٣) ١٠٦ : البقرة.

(٤) تفسير ابن عطية ١ / ١٩١ .

ويؤكد ابن عطية على مذهبه عند تفسيره لقوله تعالى: " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين" (١) حيث يقول: "وقال بعض أهل العلم: إن الناسخ لهذه الآية هي السنة المتواترة في الحديث المذكور قبل ويقصد به قوله صلى الله عليه وسلم الذي ذكره سابقا: " إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث" (٢).

المبحث الثالث

قضايا النسخ في تفسير ابن عطية

١- نسخ القرآن بالسنة المتواترة :

ذهب ابن عطية إلى القول بأن السنة المتواترة تنسخ القرآن ، وفي هذا يقول: " وحذاق الأئمة على أن القرآن ينسخ بالسنة وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم: " لا وصية لوارث " وهو ظاهر مسائل مالك رحمه الله ، وأبى ذلك الشافعي رحمه الله والحجة عليه من قوله إسقاطه الجلد في حد الزنا عن الثيب الذي يرمم فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم " (٣).

ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد مذهب ابن عطية في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ يَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (٤)، حيث قال في تفسيرها: " وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، وأجمعت الأمة على ذلك ، وقد رأى بعض العلماء أن هذا

(١) سورة البقرة : ١٨٠ .

(٢) تفسير ابن عطية ١ / ٢٤٨ .

(٣) تفسير ابن عطية ١ / ١٩١ ، وللمزيد انظر، إرشاد الفحول: ص ٣٢٤ - ٣٢٦ ، ونهاية السؤل: ٥٨٠/٢ ، وما بعدها والإحكام للآمدي: ١٩٣/٣ ، وما بعدها، والمحصول في علم الأصول، لفخر السدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ-)، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السعودية. ٥٥٥/١ .

(٤) النساء: ٢٣ .

الحديث ناسخ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١). وذلك لأن الحديث من المتواتر وكذلك قوله عليه السلام " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " قيل أيضاً إنه ناسخ"^(٢).

هذا هو رأي ابن عطية في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، وحجتهم في ذلك أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره، لأن السنة وحي من الله كما أن القرآن كذلك لقوله تعالى: "وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى" ولا فارق بينهما إلا أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله وإنشائه، وألفاظ السنة من ترتيب الرسول وإنشائه والقرآن له خصائصه وللسنة خصائصها ، وهذه الفوارق لا أثر لها في هذه المسألة ما دام أن الله هو الذي ينسخ وحي بوحي، وحيث لا أثر لها فنسخ أحد هذين الوحيين للأخر جائز لا مانع يمنعه عقلاً كما أنه لا مانع يمنعه شرعاً " ^(٣).

وفي الجانب المقابل ذهب الشافعي إلى عدم جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة، وفي هذا يقول: "وأبان لهم أنه إنما ينسخ ناسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا تكون ناسخة للكتاب، وإنما هي تتبع الكتاب بمثل ما نزل به نصاً ومفسرة معنى ما أنزل الله تعالى منه جملاً، قال الله عز وجل " وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا لئن أتت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إليّ إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم "فاخبرنا الله تبارك وتعالى أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تبديله من تلقاء نفسه، وفي قوله: " ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي" بيان ما وصفت من أنه لا ينسخ كتاب الله عز وجل إلا كتابه كما كان المبتدئ بفرضه فهو المزيل المثبت لما شاء جل ثناؤه ولا يكون ذلك لأحد من خلقه وكذلك قال الله تعالى: " يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب " وقال بعض أهل العلم في هذه الآية والله تعالى أعلم دلالة على أن الله عز وجل جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم يُنزل به كتاباً والله أعلم، وقيل في قول الله عز وجل " يمحو الله ما يشاء ويثبت " يمحو فرض

(١) النساء: ٢٤.

(٢) تفسير ابن عطية ، ٢ / ٣٣ - ٣٤ .

(٣) انظر إرشاد الفحول : ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء، وهذا يشبه ما قيل والله تعالى أعلم، وفي كتاب الله تعالى دلالة عليه، قال تعالى: " ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها " فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله، قال الله تعالى: " وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر "(١).

وأخيراً بقي أن أشير إلى ما نص عليه صاحب "مناهل العرفان في علوم القرآن من أن المراد بالسنة التي تنسخ القرآن هي السنة التي كانت عن وحي جلي أو خفي، أما السنة الاجتهادية فليست مرادة هنا ألبتة ، لأن الاجتهاد لا يكون إلا عند عدم النص، فكيف يعارضه ويرفعه؟(٢).

٢- نسخ القرآن بالسنة الأحادية:

أوضحنا فيما سبق أن ابن عطية يرى جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة كما ذهب إلي ذلك جمهور العلماء، ولكن: هل يرى جواز نسخ القرآن بالسنة الأحادية ؟ لقد توقف ابن عطية في الإجابة عن هذا التساؤل ، واكتفي بذكر آراء العلماء في هذه المسألة ، فقال " والحذاق علي تجويز نسخ القرآن بخبر الواحد عقلاً ، واختلفوا : هل وقع شرعاً ، فذهب أبو المعالي وغيره إلي وقوعه في نازلة مسجد قباء في التحول إلي القبلة وأبى ذلك قوم " (٣).

والراجح في نظري هو القول بعدم جواز نسخ القرآن بالسنة الأحادية ، لأن القرآن قطعي الثبوت والسنة الأحادية ظنية الثبوت ، فهما غير متكافئين ، لأن الظني أضعف من القطعي فلا يقوى علي نسخه.

(١) الرسالة ص ١٠٦ - ١٠٨، وكذلك انظر: أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة. ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ عبد العظيم الزرقاني، القاهرة، مطبعة الحلبي، الطبعة الثالثة. ٢ / ٢٤١ .

(٣) تفسير ابن عطية ، ١ / ١٩١ ، وللوقوف على آراء العلماء في هذه المسألة انظر: إرشاد الفحول: ٣٢٧، وما بعدها، ونهاية السؤل: ٥٨٨/٢، وما بعدها.

المبحث الرابع

حجية قول الصحابي في تفسير ابن عطية

إذا كان المراد بالصحابي عند علماء الحديث هو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً بالإسلام ومات على ذلك^(١)، إلا أن هذا التعريف ليس هو محل الخلاف في حجية قوله ، لان الصحابي بهذا التعريف قد يكون قد التقى النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين فقط، ولم يرو عنه إلا الحديث أو الحديثين، فكان لزاماً أن يكون الصحابي المختلف في حجية قوله ليس المراد بهذا التعريف ، لذا فقد عرفه الاصوليون بتعريف آخر وهو المراد هنا فقالوا: الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به ولازمه زماناً طويلاً حتى صار يطلق عليه اسم الصحاب عرفاً وذلك كالخلفاء الراشدين وعبد الله بن مسعود وأنس بن مالك وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وغيرهم ممن جمع الى الايمان والتصديق ملازمة النبي (صلى الله عليه وسلم) فوعوا أقواله وشهدوا افعاله وعملوا على التأسي والافتداء به فكانوا مرجعاً للناس فيما بلغ رسول الله عن ربه^(٢).

هذا وقد اختلف الأصوليون في حجية قول الصحابي، فقال الأمدى " اتفق الكل على أن مذهب الصحابي في مسائل الاجتهاد لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين إماماً كان أو حاكماً أو مفتياً، واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم من المجتهدين، فذهبت الاشاعرة والمعتزلة والشافعي في احد قوليه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه والكرخي الى أنه ليس بحجة، وذهب مالك بن أنس والرازي والبردعي من أصحاب أبي حنيفة والشافعي في قوله الآخر الى أنه حجة مقدمة على القياس، وذهب قوم الى أنه أن خالف القياس فهو حجة وإلا فلا وذهب قوم الى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر دون غيرهما والمختار أنه ليس بحجة

(١) سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)، دار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، د.ت. ٦ / ١ .

(٢) (إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥٤هـ)، القاهرة، طبعة الكردي، د.ت. ١٢ / ١ .

مطلقاً^(١). هكذا اختلف العلماء فى الاحتجاج بقول الصحابى، ولكن ما موقف ابن عطية من هذه المسألة ؟

الذى يقرأ تفسير ابن عطية يجد أنه يحتج بأقوال الصحابة فى إثبات الأحكام الفقهية، نرى ذلك عند تفسير قوله تعالى " يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما " ^(٢) حيث يستدل بقول بعض الصحابة على بطلان ما ذهب إليه بعض فقهاء أهل الرأى ، فقال ما نصه : "وجمهور الأمة على أن ما اسكر كثيره من غير خمر العنب فمحرم قليلة وكثيرة والحد فى ذلك واجب ، وقال ابو حنيفة وسفيان الثورى وابن ابى ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة : ما اسكر كثيرة من غير خمر العنب فما لا يسكر منه حلال ، وإذا سكر أحد منه دون أن يعتمد الوصول الى حد السكر فلا حد عليه، وهذا قول ضعيف يرده النظر وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق والصحابة على خلافه، وروى أن النبى عليه السلام قال : " كل مسكر خمر وكل خمر حرام وما أسكر كثيرة فقليلة حرام، قال ابن المنذر فى الإشراف : لم يبق لهذا الخبر مقالة لقائل ولا حجة لمحتج " ^(٣).

كذلك يحتج ابن عطية بأقوال الصحابة فى تفسير قوله تعالى " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ... " ^(٤) حيث استدل بأقوال الصحابة وأفعالهم فى تغريب الزانى البكر بعد جلده، وفى هذا يقول : " واختلف العلماء فى التغريب، وقد غرب الصديق الى فذك وهو رأى عمر وعثمان وعلى وابى ذر وابن مسعود وأبى ابن كعب " ^(٥).

(١) الأحكام للامدى : ٤ / ٢٠١. وكذلك شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول، لشهاب الدين القرافى تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط الثانية، ١٩٩٣م.، ص ٤٤٥ ، المستصفى من علم أصول الفقه، لأبى حامد محمد الغزالى (ت: ٥٠٥هـ)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م، ص ١٦٨ ، وإرشاد الفحول ص ٤٠٤ - ٤٠٦ وأصول الفقه للخضرى ، ص ٣٥٧ ، علم أصول الفقه، للشيخ عبدالوهاب خلاف، القاهرة، مكتبة الدعوة الإسلامية، الطبعة الثامنة، ص ٩٤ - ٩٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢١٩.

(٣) تفسير ابن عطية ١ / ٢٩٢.

(٤) سورة النور : ٢.

(٥) تفسير ابن عطية : ٤ / ١٦٢.

كذلك استدل ابن عطية في تفسير الآية نفسها بقول عمر في أن يكون جلد الزاني في الظهر خلافا لما ذهب إليه بعض العلماء، وفي هذا يقول: "والجلد يكون والمجلود قاعد عند مالك ولا يجزئ عنده إلا في الظهر، وأصحاب الرأي والشافعي يرون أن يجلد الرجل وهو واقف وهو قول علي بن أبي طالب ويفرق الضرب على كل الأعضاء وأشار ابن عمر بالضرب إلى رجل أمة جلدها في الزنا والإجماع في تسليم الوجه والعورة والمقاتل " ثم يعقب على هذا بقوله: "ويترجح قول مالك رحمه الله بقول النبي (ص): "البينة أو حد في ظهرك " وقول عمر لأوجعن متك أي ظهرك"^(١). هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن ما ذهب إليه ابن عطية من القول بالإحتجاج بمذهب الصحابي موافق لما ذهب إليه الإمام مالك ، حيث يحتج بمذهب الصحابي ، وفي هذا يقو القرافي: "وأما قول الصحابي فهو حجة عند مالك والشافعي في قوله القديم مطلقاً ، لقوله عليه السلام : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " ^(٢).

(١) تفسير ابن عطية ٤ / ١٦١ .

(٢) تنقيح الفصول ، ص ٤٤٥ والحديث رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد البر، القاهرة المطبعة المنيرية، د.ت.، ٩١/٢ .

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج تتمثل في:

- ١ - أكد ابن عطية على عدم جواز نسخ القرآن أو السنة بالقياس، لأنه لا يصح نسخ نص بقياس، لأن من شروط القياس ألا يخالف نصاً.
- ٢- أكد ابن عطية أن القرآن ينسخ بالقرآن كما ينسخ بالسنة المتواترة وهو ما ذهب إليه الجمهور خلافاً للشافعي الذي يرى عدم جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة.
- ٣- عني ابن عطية ببيان منزلة السنة في التشريع الإسلامي، حيث أوضح أنها أحياناً تكون مؤكدة لما جاء في القرآن أو مبينة له كما أنها أحياناً تستقل بتشريع بعض الأحكام.
- ٤- ذهب ابن عطية إلى القول بجواز نسخ السنة المتواترة للقرآن.
- ٥- يؤكد ابن عطية حجية قول الصحابي في إثبات كثير من الأحكام نرى ذلك في مواضع كثيرة من تفسيره حيث يستشهد بأقوالهم.
- ٦- اعتمد ابن عطية على مجموعة كبيرة من مصادر الحديث منها، صحيح البخاري المسمى بالجامع الصحيح، والمسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، وسنن أبي داود، والجامع الصحيح المسمى بسنن الترمذي، وسنن النسائي للإمام أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار الخراساني.
- ٧- أكثر ابن عطية من اعتماده على الأحاديث المتواترة والصحيحة والمتفق عليها. ولذلك جاء ذكره صراحة لتلك المجموعة من كتب الحديث، فنجده يذكر صحيح البخاري تسع عشرة مرة حيث يأتي في المرتبة الأولى، يليه صحيح مسلم باثنتي عشرة مرة، ويحتل المرتبة الثانية، ثم الموطأ الذي يستوي معه صحيح الترمذي في المرتبة الثالثة بذكره لهما خمس مرات، بعد ذلك الغريب المصنف بذكره له مرتين، ثم سنن النسائي بذكره له مرة واحدة.
- ٨- يتصدر الرواة في تفسير ابن عطية ابن عباس الابن (عبد الله)، يليه ابن زيد، ثم ابن مسعود الابن (عبد الله بن مسعود) ثم ابن جبير الابن (سعيد بن جبير)، ثم ابن جريج وابن عامر وابن مسعود على النحو الموضح في الجدول أعلاه، وهذا يشير إلى اعتماد ابن عطية على الرواة التي تثبت الثقة بالحجة .

- ٩- اعتمد ابن عطية على روايات الحديث الثبت الثقة، حيث جاءت السيدة عائشة في المرتبة الأولى من حيث الروايات التي اعتمد عليها ابن عطية في تفسيره، تليها أم سلمة ثم حفصة بنت عمر ثم سودة بنت زمعة ثم خديجة رضي الله عنها وعنهن أجمع.
- ١٠ - يرى ابن عطية جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة كما ذهب إلي ذلك جمهور العلماء.

المصادر والمراجع:

- ١- الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي (ت: ٦٣١هـ) تصحيح: السيد محمد البيلاوي، القاهرة، ١٩١٤م. وطبعة الحلبي د.ت .
- ٢- الأحكام للأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، لسيف الدين الأمدي (ت: ٦٣١هـ) تصحيح: السيد محمد البيلاوي، القاهرة، ١٩١٤م.
- ٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أبي مصعب محمد سعيد البدري، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة السابعة، ١٩٩٧م.
- ٤- أصول السرخسي، للإمام الفقيه أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت: ٤٩٠هـ) ، القاهرة ، د.ت. ،
- ٥- أصول الفقه للشيخ محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥٤هـ)، القاهرة، طبعة الكردي، د.ت.
- ٧- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ)، الناشر: دار الكاتب العربي - القاهرة، عام النشر: ١٩٦٧م.
- ٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان / صيدا.
- ٩- تاريخ الإسلام السياسي والديني، د/ حسن إبراهيم حسن، دار الجيل بيروت، ومكتبة النهضة المصرية، ط ١٤ - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٠- تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصيمعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١١- التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: ١٣٩٨هـ) ، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة .

- ١٢- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر، القاهرة المطبعة المنيرية، د.ت.
- ١٣- دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني، دول الطوائف، محمد عبد الله عنان، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ١٤- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمرى (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ١٥- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) تحقيق وشرح: الشيخ أحمد شاکر، القاهرة، ١٣٠٩هـ.
- ١٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)، دار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، د.ت.
- ١٧- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د/ مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، دار الوراق للنشر والتوزيع.
- ١٨- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- ١٩- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط الثانية، ١٩٩٣م.
- ٢٠- صحيح البخاري (الجامع الصحيح) ت: ٣٥٦ هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ.
- ٢١- صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- ٢٢- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨ هـ) عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٢٣- طوق الحمامة في الألفة والألاف، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار النشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية-١٩٨٧م.

- ٢٤- علم أصول الفقه، للشيخ عبدالوهاب خلاف، القاهرة، مكتبة الدعوة الإسلامية، الطبعة الثامنة.
- ٢٥- قلائد العقيان، للفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج، أبو محمد (المتوفى: ٢٤٧هـ)، طبعة: مصر، عام النشر: ١٢٨٤هـ - ١٨٦٦م.
- ٢٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- ٢٧- المحصول في علم الأصول، لفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، السعودية. وطبعة بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٢٨- المستصفي من علم أصول الفقه، لأبي حامد محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م.
- ٢٩- مناهل العرفان في علوم القرآن، للشيخ عبد العظيم الزرقاني، القاهرة، مطبعة الحلبي، الطبعة الثالثة.
- ٣٠- منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم، د. عبدالوهاب فايد، القاهرة، د.ت.
- ٣١- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (المتوفى: ١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، الطبعة: ١، ١٩٩٧ م.
- ٣٢- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوي (ت: ٧٧٢هـ، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٢م).
- ٣٣- نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار من كلام سيد الأخيار، للشوكاني، القاهرة، دار الحديث، د.ت.